

عبد الرحيم وهيبة

المركز الجامعي لتمنراست

مداخلة بعنوان:

تقييم وسائل الدفع الالكترونية و مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها

مقدمة:

لقد ظهرت وسائل الدفع الالكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي، و كحل للمشاكل و العراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، و بالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة، و قد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنوك لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء و جعلهم يختبرون فعالية و مزايا هذه الوسائل حديثة النشأة.

و بعد ظهور هذه الوسائل بدأت الآراء تتضارب حول إمكانية إحلالها محل الوسائل التقليدية، بحيث تجرد الوسائل من طابعها المادي أو الورقي و الاعتماد على الالكترونيات، فبدأت التوقعات باختفاء الشيك لتحل محله البطاقات و الشيكات الالكترونية و تعوض السفتجة بمثيلتها الالكترونية و نفس الأمر للسند لأمر، أما التحويلات فيكفي إرسال أوامرها عبر أجهزة الكمبيوتر و شبكة الانترنت، دون ضرورة كتابة الأوامر على الأوراق.

و بالمقابل كانت هناك آراء أخرى ترجح عدم اختفاء وسائل الدفع التقليدية في ظل ظهور تلك الحديثة، التي لم تكتسب بعد الثقة الكاملة نظرا لحداثتها بالإضافة إلى تميز تلك التقليدية بتعود العملاء على نظام كامل يطلع العملاء على كافة خباياه من خلال النظام القانوني الذي ينضم أحكامه.

لكن في ظل تلك الآراء هناك حقيقة، و هي أن وسائل الدفع الالكترونية حققت مزايا لم تتمكن التقليدية من تحقيقها، حيث خفضت التكاليف و قللت من معاناة العملاء و أعطت للوقت قيمته، بل إنها شجعت البنوك على تقديم خدمات جديدة تصب كلها في المصلحة العامة سواء للبنوك أو العملاء.

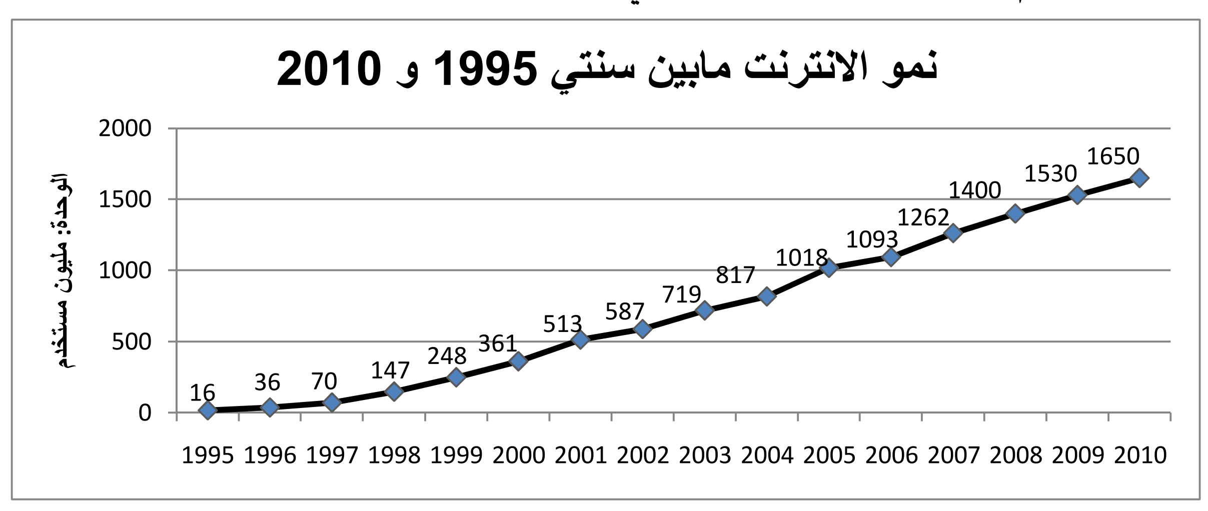
I. العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكترونية.

رغم حداثة وسائل الدفع الالكترونية، إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن فيها تقييم هذه الوسائل و استنتاج العوامل المساعدة على نجاحها، كما يمكن ملاحظة العوامل التي تعرقل تقدم و تطور هذه الوسائل الحديثة و تؤدي إلى تهرب و تخوف الجمهور منها.

أ- نمو الانترنت: إن نمو شبكة الانترنت يعد عاملا أساسيا لتطور و نجاح وسائل الدفع الالكترونية باعتبارها البيئة الملائمة لتداول هذه الوسائل، خاصة التجارة الالكترونية التي تتم على هذه الشبكة و التي يجري الدفع فيها بالطرق الالكترونية و عيه فنمو شبكة الانترنت و انتشارها يساعد في انتشار الوسائل الالكترونية و بالتالي تطورها و نجاحها.

آخر دراسة أجريت حول نمو الانترنت قام بها الموقع العالمي للانترنت ما بين سنتي 1995 و 2010 حول عدد مستخدمي الانترنت عالميا تبين النمو السريع لهذه الشبكة كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 01 : نمو الانترنت عالميا بين سنتي 1995 و 2010.



Source : internet world states, web site :www.internetworldstates.com/states.htm.

يوضح الشكل أعلاه النمو السريع لعدد مستخدمي الانترنت في العالم حيث كان هذا العدد يمثل حوالي 16 مليون مستخدم ليتطور في ظرف خمسة عشرة سنة إلى 1650 مليون مستخدم، مما يعني تحفيز و تشجيع نمو التجارة الالكترونية باعتبار هذه الشبكة تمثل البنية التحتية لها، فهي الوسيلة التي من خلالها يمارس الأفراد و المؤسسات و الحكومات التجارة الالكترونية

ب- ظهور البنوك الالكترونية و خدمات مصرفية جديدة.

في ظل وجود شبكة الانترنت و شيوعها و ازدياد مستخدميها، و استغلال هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الالكتروني، لم تكتف البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات المصرفية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات، جعلته أكثر مرونة و سرعة في تقديم خدماته، و قد ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الالكترونية.

و البنك الالكتروني هو بنك له وجود كامل على الشبكة (شبكة الانترنت) و يحتوي موقعه على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية[1] ، حيث يتيح هذا البنك للزبون بالقيام بكافة أعماله الخاصة بالبنك عن طريق أي مكان موجود به، و ذلك بواسطة خط يوفره له البنك يسمح له بانجاز كافة معاملاته دون أن يضطر إلى الذهاب بنفسه إلى مقر البنك[2].

و بما أن البنوك الالكترونية و المعاملات المصرفية الالكترونية تتم عن طريق شبكة الانترنت، فمن الطبيعي أن يتم التعامل بوسائل الدفع الالكترونية مما يشجع على استعمال هذه الوسائل بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الجديدة التي تستوجب التعامل بتلك الوسائل، و أهم هذه الخدمات ما يلي[3]:

1- الخدمات المصرفية الالكترونية عبر الصرافات الآلية ATM:

ظهرت أجهزة الصراف الآلي في السبعينات كبديل لموظفي الصرافة في الفروع المصرفية لتقليل عدد المعاملات داخل البنك، أما في الثمانينات بدأ الاهتمام بتخفيض التكاليف و من ثم البحث عن تحقيق ميزة تنافسية[4]، و تعتبر الصرافات الآلية أولى آلية لتطور العمل المصرفي حيث تعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فرع البنك الواحد أو فروع كل البنوك في حالة قيامها بخدمة أي عميل من أي بنك، و قد تطور عمل هذه الأجهزة حيث أصبحت تقوم بالوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا، و التي تقدم خدمات متقدمة في صرف المبالغ النقدية، و بظهور البطاقات الذكية أصبح العميل بإمكانه شحن تلك البطاقات و استخدامها في دفع التزامات في نطاق دفع متعددة.

2- الصيرفة عبر الهاتف الجوال:

إن انتشار الهواتف النقالة, أدى إلى تطور الخدمات التي يمكن أن تقدمها بسرعة فائقة، خاصة منها المصرفية، فقد ظهر ما يسمى بالبنوك الخلوية التي تقوم على فكرة تزويد الخدمات المصرفية للزبائن في أي مكان و في أي وقت، و تشمل هذه الخدمات الاستعلام عن الأرصدة و الإطلاع على عروض المصارف و أسعار العملات و غيرها من الخدمات الاستعلامية كما تشمل الخدمات المالية كتحويل النقود من حساب إلى آخر و خدمات الدفع النقدي و فتح الحسابات و غلقها...الخ.

كما تعد هذه البنوك فتحا جديدا من فتوح توظيف البطاقات الذكية، إذ تعد الواسطة الرئيسية لتخزين تطبيقات البنوك الخلوية بأنواعها، حيث أتاحت هذه البطاقة قدرة تخزين و إدارة التواقيع الرقمية و الالكترونية و مختلف وسائل التعرف و التثبيت و الموثوقية المرتبطة بالأعمال المصرفية[5].

ج- ظاهرة الحكومة الالكترونية: يعد موضوع الحكومة الالكترونية من أبرز التطبيقات الإدارية الحديثة التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية، و أصبح هذا الموضوع حيويا و يحظى بأهمية بالغة في مختلف دول العالم حيث يعد الموضوع من مكتسبات البشرية في الوقت الحاضر، و يمكن القول أن تطبيق الحكومة الالكترونية أصبح من متطلعات كل دولة، و لأن تطبيق حكومة الكترونية يتطلب تطبيق تجارة الكترونية، ارتأينا التطرق لهذا الموضوع باعتباره سببا آخر يشجع على ضرورة خلق تجارة الكترونية.

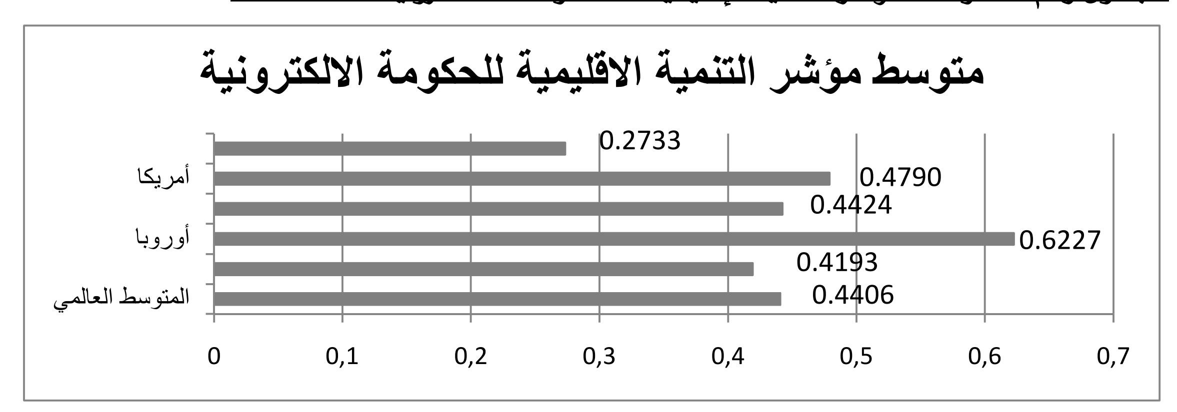
و بالتالي ضرورة استخدام وسائل الدفع الالكترونية. الحكومة الالكترونية هي وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الحكومة الحقيقية بمعناها القانوني و الإداري لتوصيل المعلومات و الخدمات و تسويق السلع للمستفيدين منها عبر شبكة الانترنت و هذا لا يلغي دور الحكومة الحقيقية و إنما تسنده و تدعم كفاءته و فعاليته عن طريق البعد عن الروتين و التعقيدات البيروقراطية و اختصار المسافات و توفير وقت وجهد و مال المستفيد ، و لا ينبغي التخوف من الحكومة الالكترونية فهي لن تستغني عن الجهد و الإبداع البشري المنظم و المحرك لها ، و إنما ينبغي التكيف مع بيئتها و ثقافتها المختلفة تماما عن بيئة و ثقافة الحكومة التقليدية[6]

و لقد بدأت هذه الظاهرة في الانتشار خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع وهو أمر منطقي نظرا لامتلاكهم الموارد المالية اللازمة لتطوير وبدء تطبيق الحكومة الإلكترونية المتطورة.

و كذلك البلدان المتقدمة تتمتع بميزة واضحة في تحقيق أعلى ترتيب في المسح، ما يقرب الثلثين من وزن تطوير الحكومة الإلكترونية و هي مكونات البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية ورأس المال البشري. أما الدول الناشئة والنامية ، فإن التحدي هو الاستثمار في جميع الأبعاد الثلاثة (خدمات أون لاين والبنية التحتية للاتصالات و التربية والتعليم)، لتضييق الفجوة الرقمية الحالية.

حيث تبين الاحصائيات أن أوروبا حققت (0.6227) نقطة كمؤشر لنمو الحكومة الالكترونية و الأمريكتين (0.4790) نقطة أعلى من المتوسط العالمي (0.4406)، آسيا (0.4424) هو نفسه تقريبا المتوسط العالمي، إفريقيا (0.2733) و أوقيانوسيا (هي استراليا و الجزر المحيطة و هو الفظ قديم غير شائع في الوقت الحالي و من الأصح القول استراليا فقط)، (0.4193) نقطة أقل من المتوسط العالمي.

الجدول رقم : متوسط مؤشر التنمية الإقليمية للحكومة الالكترونية لسنة 2010.



Source : *United Nations E-Government Survey 2010*,web site : www.unpan.org .

د- الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت:

تتميز وسائل الدفع الالكترونية عن الوسائل التقليدية ، بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت، و خاصة لإضفاء الثقة على المعاملات البنكية و التجارية التي تتم عبر هذه الشبكة و التي تكون وسائل الدفع الالكترونية طرفا فيها.

و قد كان انتشار التجارة الالكترونية سبباً كافياً لابتكار مثل هذه الوسائل، و التي سنتناولها كما يلي:

أولا- التوقيع الالكتروني: التوقيع الالكتروني هو شهادة رقمية تحتوي على بصمة إلكترونية للشخص الموقع، توضع على وثيقة و تؤكد منشأها و هوية من وقع عليها، و يتم الحصول على الشهادة من إحدى الهيئات المعروفة دولياً و ذلك مقابل رسوم معينة حيث تراجع هذه الهيئات الأوراق الرسمية التي يقدمها طالب التوقيع، ثم تصدر الشهادة(7). فهو عبارة عن رموز أو أرقام أو حروف إلكترونية تدل على شخصية الموقع دون غيره(8).

ثانيا- التشفير: يعني استبدال شكل البيانات من خلال تحويلها إلى رموز أو إشارات لمنع الغير من معرفتها أو تعديلها أو تغييرها، فالتشفير وسيلة فنية لحماية البيانات من الآخرين(9).

ثالثا- التأمين: هناك العديد من نظم تأمين شبكة الانترنت و من أمثلته هذه النظم ما يلي:

1- استخدام تكنولوجيا الجدران النارية: و هي عبارة عن برنامج و أجهزة توصل شبكة المعلومات و الأنظمة الداخلية للمستخدم مع شبكة الانترنت، حيث يحافظ المضيف على اتصال من جانب واحد، و اتصال مع الشبكة الداخلية من الجانب الأخر، حيث يتم إعداد القواعد لمراقبة كافة التيارات الالكترونية فيتم إخفاء جميع العناوين الموجودة على الأجهزة في الشبكات الداخلية من الخارج، و يشبه البعض هذه التقنية برجل الأمن الذي يقف على بوابة المنشأة يمنع الأشخاص غير المرغوب فيهم.

2- البطاقات: يملك كل شخص طبيعي أو اعتباري بطاقة خاصة به لا يستطيع أحد استخدامها غيره.

3- شهادات التوثيق: عبارة عن بيانات رقمية غير مكررة و تكون خاصة بالشخص و في نفس الوقت تكون هذه البيانات مشفرة بحيث لا يمكن قراءتها. هذه البيانات يمكن إضافتها لصفحة الويب أو البريد الصادر منك بحيث لا يستطيع أحد قراءة محتوياتها إلا من لديه شهادة مماثلة، و تقوم عدد من الشركات بإصدار تلك الشهادات بمقابل مادي بسيط، و يتم توقيع الشهادة من قبل موقع التصديق.

4- الخادم المفوض: يقوم بدور الوسيط بين الشبكات المؤمنة و الشبكات غير المؤمنة، فعن طريقه يستطيع صاحب المنشأة رصد حركة موظفيه على شبكة الانترنت، كما يمكن التحكم في عملية الدخول إلى موقع معين عن طريق إعطائه أمر بعدم الدخول على الموقع المعين ذاته، فعندما يرغب أحد العاملين الدخول على الموقع يمنعه المفوض، و غالبا ما يتم اقتران الحوائط النارية مع الخادم المفوض لضمان التحكم في عمليات الدخول و الخروج و تحقيق التأمين الكامل للشبكات المؤمنة(10).

5- البروتوكولات الآمنة للسداد: تم تطوير نظام التعاملات الآمنة و هناك أكثر من بروتوكول يمكن الاعتماد عليه لكن أشهرها بروتوكولان هما(11):

بروتوكول طبقة المخرج الآمن (Secure Socket Layer SSL) وبروتوكول الحركات المالية الآمنة (Secure Electronic Transaction SET). يسمح **بروتوكول SET**، الذي أدخلته كل من VISA International و MasterCard، بمعرفة أطراف التبادل من خلال تبادل التوقيعات الإلكترونية، حتى إنه أضحى يعتبر بمثابة الحكم في أغلب عمليات الدفع التي تجري عبر الإنترنت.

وبروتوكول **SSL**، والذي أدخل من طرف شركة Netscape Communications Corp ، فهو أيضا مصمم لأغراض ضمان إجراء عمليات آمنة، غير أنه يسمح فقط بمعرفة هوية البائع دون المشتري، وهو الأمر الذي قد يربك البائعين، بل وقد يربك حتى المشتري نفسه الذي يتعين عليه إرسال رقم بطاقته للبائع على الخط، إذ قد يؤدي ذلك إلى استعمال رقمه من طرف غيره، ومع ذلك فهو أهون من تقديم رقم البطاقة عن طريق الهاتف.

كل هذه الوسائل تم ابتكارها لحماية المعاملات البنكية و التجارية من عمليات الغش و الاحتيال، مما يشجع على الإقبال لشراء السلع و الخدمات عن طريق شبكة الانترنت و تأمين الدفع الالكتروني، لكن تبين مع مرور الوقت أن هذه الوسائل غير كافية على الإطلاق لتوفير الأمن و السرية للمعاملات و الأداة الأكثر استعمالاً في عمليات الغش و الاحتيال، هي البطاقات البنكية في حد ذاتها.

و- ظهور منظمات و مؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات: إن من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية، ظهور منظمات و مؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج و تسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، و الجهات المصدرة للبطاقات البنكية و التي تعد أشهر وسائل الدفع الالكترونية يمكن تقسيمها كما يلي:

أولا- المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات:

المنظمات العالمية لا تعتبر مؤسسات مالية و إنما بمثابة ناد، حيث تمتلك كل منظمة العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بإصدار بنفسها و إنما تمنح تراخيص بإصدارها للبنوك، و أشهرها هي:

1- فيزا العالمية: مقرها بالولايات المتحدة تمنح تراخيص للبنوك بإصدار بطاقة فيزا، يعود تاريخها إلى عام 1958، و تعد أكبر نظام دفع في العالم، فبطاقاتها و شيكاتها السياحية مقبولة لدى أكبر المحلات التجارية في العالم حيث بلغ عدد البطاقات التي تصدرها هذه المنظمة سنة 1996 حوالي 510.5 مليون بطاقة لتصل سنة 2005 إلى 1,5 مليار بطاقة و لها 24 مليون نقطة تعامل يقدر حجم المبيعات من خلالها بـ 3,3 تريليون دولار أمريكي، أما عدد أعضائها فبلغ لنفس السنة 21000 عضو مؤسس يتوزعون على 150 بلداً [12].تدير هذه الشركة منظومة(VISA/PLUS)التي تعتبر أكبر شبكة للصراف الآلي في العالم.

كما استطاعت امتلاك مؤسسة INTERLINK التي تعتبر أكبر شبكة في مجال التسديد عند نقاط البيع، كما تدير هذه الشركة دار المقاصة المؤتمتة، و هكذا أصبحت هذه الشركة شاملة لخدمات المدفوعات و المعالجة الالكترونية للبيانات، و تنشر فيزا في جميع أنحاء العالم تقريبا، حيث يصدرها بنك في بريطانيا و هو (BAR CLAYS BANK) منذ عام 1977[13]. وحاليا تصدر منظمة فيزا الكثير من أنواع البطاقات أهمها: بطاقة فيزا الفضية، بطاقة فيزا الذهبية و بطاقة فيزا إلكترون.

2- ماستركارد العالمية[14]: هي شركة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية و لها خبرة واسعة في مجال المدفوعات، فلها بطاقات تحظى بقبول واسع تحمل العلامة التجارية (Cirrus MasterCard, Maestro) و لها مؤسسات مالية معنية بخدمة المستهلك، و في مجال الأعمال في 210 دولة و إقليم.

بأكثر من 4000 مستخدم عبر 37 مكتب في العالم كما لها أكثر من 23000 موزع في العالم.

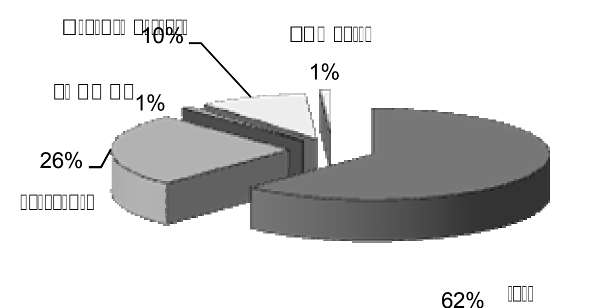
<u>ثانيا</u>- المؤسسات المالية العالمية: و هي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف، و من اشهرها ما يلي:

أ- أمريكان اكسبريس: مؤسسة مالية كبيرة تزاول الأنشطة المصرفية، و لها ثلاثة أنواع من البطاقات التي تصدرها و هي: أمريكان اكسبريس الخضراء (و هي بطاقة لعامة الناس)، و أمريكان اكسبريس الذهبية (تمنح للأثرياء)، و أمريكان اكسبريس الماسية (عن طريقها يتم استيفاء حقوق التجار و المؤسسات و لا تلزم حملة بطاقاتها فتح حساب لديها).

ب- الدينرز كليب: تعتبر رائدة رغم صغر عدد حملة بطاقاتها، و يملك بنك (citi bank) الأمريكي شركة داينرز كليب و تصدر هذه الشركة بطاقة (charge card) لعامة الناس، و بطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال، و بطاقة خاصة بالتعاون مع شركات كبرى مثل شركة الطيران البريطانية[15].

و ساهمت هذه المنظمات و المؤسسات بشكل كبير في جعل البطاقات كوسيلة للدفع الأكثر استعمالا في العالم، و تحتل بطاقة فيزا العالمية المرتبة الأولى عالميا وفقا لدراسة أجريت سنة 2000، من قبل مجلة بريطانية RBR "Retail Banking Research"، وهي متخصصة في الشبابيك المصرفي الآلية في العالم.

<u>الشكل رقم 01: حجم أهم البطاقات المعروفة في العالم لسنة 2000</u>. يبين هذا الشكل أن بطاقات فيزا هي حقا الرائدة في العالم و تليها في المرتبة الثانية بطاقات ماستر كارد ثم بطاقات أمريكان اكسبريس[16].



<u>المصدر</u>: حميزي سيد أحمد، مرجع سابق، ص 92.

فهذه المنظمات و المؤسسات بفعل المنافسة بينها ساهمت و بشكل كبير في نشر استخدام وسائل الدفع الالكترونية، خاصة منها البطاقة بمختلف أنواعها و ذلك بنشر فروعها عبر مختلف أرجاء العالم بالإضافة إلى الاستمرار في تحسين جودة خدماتها الالكترونية و إرساء الثقة في استعمالها.

II. **العوامل التي تعرقل نجاح وسائل الدفع الالكترونية.** هناك جملة من العوامل التي تعرقل نجاح وسائل الدفع الالكترونية و تؤدي إلى انعدام الثقة بهذه الوسائل الحديثة، فرغم النجاح و الراحة و المزايا التي حققتها هذه الوسائل إلا أن هناك عوامل جعلت من هذا النجاح ناقصاً، حيث ظهر نوع من الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية و الإعلام الآلي مما أفرز مخاطر تنجم عن التعامل بوسائل الدفع الحديثة.

1- ***الجرائم الالكترونية و مخاطر المعاملات الالكترونية.*** تعتبر الجرائم الالكترونية (جرائم الانترنت) هي النوع الشائع الآن من الجرائم، إذ أنها تتمتع بالكثير من المميزات للمجرمين تدفعهم إلى ارتكابها و يمكن تعريف تلك الجرائم بأنها "الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية و التي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي عن طريق شبكة الانترنت و بواسطة شخص على دراية فائقة بهما"[17].

و على سبيل المثال، شهد عام 2004 تجاوز عدد الفيروسات المعروفة 100 ألف فيروس بحيث ارتفع عدد الفيروسات الجديدة بنسبة 50%، و سجل زيادة قدرها 500% في عدد رسائل البريد الالكتروني الخادعة، كما سجلت محاولات النصب في الانترنت والتي يحاول من خلالها بعض المحتالين خداع الناس لمعرفة معلومات سرية زيادة بنسبة أكثر من30%، والتي يحاول خلالها القراصنة إقامة مواقع بنوك مزورة، وإقناع المودعين بتسليم أرقامهم البنكية السرية، ويجد من يقعون في فخ هذه العمليات أن حساباتهم البنكية قد تم إفراغها من محتواها أو أن سمعتهم قد تم تدميرها من خلال انتحال آخرين لها[18]. و قد كان لظهور وسائل الدفع الالكترونية عاملا مساهما في ظهور هذا النوع من الجرائم كما يلي:

1- انتحال شخصية الفرد: تتم عندما يستغل اللصوص بيانات (كالعنوان و تاريخ الميلاد و رقم الضمان الاجتماعي..) شخص ما على الشبكة الالكترونية أسوا استغلال، من أجل الحصول على بطاقات بنكية ائتمانية، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لاستخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت غالبا من خلال الهيئات التي لا تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشبكة[19].

2- جرائم السطو على أرقام البطاقات: أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الانترنت عملية سهلة، لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الابتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم نشرها أو لعدم استخدامها.

3- غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية: غسيل الأموال هي عملية تحويل المصدر غير المشروع للأموال كالمخدرات إلى أموال مصدرها مشروع كالتجارة بالسيارات، و أبسط الطرق لهذه العملية هي القيام بسحب مبالغ كبيرة على دفعات من الصراف الآلي في بلد أجنبي من ثم يقوم فرع المصرف الذي سحب المبلغ من ماكينته بطلب تحويل المبلغ من الفرع الذي أصدر البطاقة، فتتم عملية التحويل بخصم المبلغ من رصيد العميل الذي يكون قد تهرب من دفع رسوم التحويل و استطاع أن يغسل أمواله[20].

كذلك تعتبر الانترنت من أحدث طرق غسيل الأموال المشبوهة خاصة أنها أسهل استخداما و أيسر في التعامل مع البنوك، و ضغطة مفتاح تفتح له أفاق الدخول في حسابات و أنشطة مالية و مصرفية من أي جهة في العالم[21]، فيقوم المجرمون بالاعتماد على عملية التحويل الالكتروني للأموال من خلال البنوك بإيداع الأموال المسروقة في حسابات متعددة بالبنوك، ثم تحول إلى عدة فروع في بلدان مختلفة.

4- السلب بالقوة الالكترونية[22]:حيث يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات و ذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاق دائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها.

و ذلك عن طريق اختلاق مدينين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب، أما المدين المعتدى عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية، و هكذا يستغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية.

كذلك من العوامل المعرقلة لتطور وسائل الدفع الالكترونية، و تتمثل هذه المخاطر في[23]:

1- المخاطر التنظيمية: تتعلق بعلاقة البنوك الالكترونية بالبنك المركزي، حيث أن النقود الالكترونية ستجعل من الصعب مراقبة و تحديد الكتلة النقدية، كذلك تداول عدة أشكال من النقود صادرة عن مؤسسات مصرفية و غير مصرفية يجعل الكثير من المبالغ خارج رقابة السلطة النقدية من الناحية التنظيمية، كما أن ذلك يؤدي إلى صعوبة في تحصيل الضرائب بالإضافة إلى مشكلة التهرب الضريبي التي أصبحت يسيرة لسهولة تحويل الأموال عبر الحدود.

2- **المخاطر القانونية:** نظراً لسرية المعاملات المصرفية الالكترونية فان هذا يتيح درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك كعمليات غسيل الأموال، لذلك أصبحت البنوك تقوم بالتحقق جيداً من هوية العميل و عنوانه قبل فتح الحساب.

3- مخاطر العمليات: إن طبيعة المعاملات المصرفية الالكترونية ينتج عنها تهديدات أمنية تأتي سواء من داخل النظام أو خارجه، و على البنوك تتبع ممارسات سليمة لضمان سرية البيانات و الاعتماد على الخبراء.

4- مخاطر السمعة: إذا ما واجه أحد البنوك الالكترونية مشاكل في خدماته الالكترونية فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة بالبنوك المقدمة لهذه الخدمات. و قد بدأت البنوك الالكترونية تطرح مخاطر ناجمة عن اتساع الهوة في علاقته مع العملاء مما جعلها تتعرض لعمليات نصب مختلفة، ذلك أن الخدمة البنكية عبر الانترنت يكون من الصعب مراقبتها بصورة دقيقة، و هو ما يؤثر على حجم السيولة النقدية سواء بالزيادة أو بالنقصان لصعوبة مراقبتها من طرف البنك المركزي[24].

و حتى يمكن التحكم و الحد من هذه المخاطر لابد من إتباع إجراءات التقنين و ذلك بالترخيص القانوني للطرق و المعاملات الالكترونية، كما لابد من التنسيق الدولي لتنظيم هذه المعاملات، و قد أصدر بنك التسويات الدولية في هذا الإطار مبادئ لإدارة المخاطر للمعاملات المصرفية الالكترونية، و قدم توصيات كاعتماد الجوانب الرئيسية لعملية مراقبة الأمان أو التحقق من هوية العملاء، و ضمان حصول الموظفين على الخبرة التكنولوجية.

2- جرائم البطاقات البنكية.

رغم المزايا التي حققتها وسائل الدفع الالكترونية إلا أن هذا لا يعني أنها مثالية، حيث تعددت الجرائم التي ترتكب في حقها، و مع ازدياد استعمال البطاقات على وجه الخصوص تعددت وسائل الاحتيال في استعمالها و تنوعت صورها، و يمكن تقسيم الجرائم المرتكبة باستخدام هذه البطاقات إلى جرائم يرتكبها حامل البطاقة و جرائم يرتكبها الغير كما يلي:

أولا- الجرائم التي يرتكبها العميل بسبب إساءة استعمال البطاقات البنكية: فالعميل نفسه مالك البطاقة قد يستعملها لارتكاب جرائم مخالفة للعقد المبرم بينه و بين البنك، و ذلك بطبيعة الحال للحصول على أموال بأي طريقة كانت، و معظم هذه الجرائم أو المخالفات نذكرها كما يلي:

1- تجاوز الحامل لرصيده بالسحب خلال أجهزة الصراف الآلي(25): و تقع هذه الجريمة عندما يقوم حامل البطاقة بالسحب من الآلية للنقود بمبلغ يزيد عن رصيده، أو يتجاوز الحد الأقصى المصرح له به،

2- إساءة استعمال بطاقات الوفاء(26): قد يقدم العميل بشراء سلع و خدمات تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك أو الجهة المصدرة كحد أقصى لها، أو يقوم بشراء السلع و الخدمات لا تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك و إنما تتجاوز الرصيد الموجود في حسابه.

3- استخدام بطاقة انتهت مدة صلاحيتها: لكل بطاقة مدة صلاحية معينة، و بعد مرور هذه المدة لابد على العميل بردها للبنك أو الجهة المصدرة لها و ذلك إما لتجديدها أو التخلي عنها، و في حال لم يفعل ذلك يرى البعض بضرورة اعتباره جرم(27).

3- استخدام البطاقة الملغاة: قد يقوم البنك أحيانا بإلغاء البطاقة و وقف عملها و وفقا لذلك يطلب من العميل ردها، ففي حال امتنع العميل عن ذلك (ردها إلى البنك) و يقوم باستعمالها، فان ذلك يعد اعتداء على مال الغير لأن العميل سيوهم التاجر بملكيته البطاقة و بائتمان مالي لدى البنك مستعيناً بالشهادة الصادرة من البنك و التي تقر بموجبها بائتمان للعميل.

5- إساءة استخدام بطاقة ضمان الشيك: تقوم الجريمة هنا عندما يقوم الجاني بإصدار شيك للتاجر الذي اشترى منه البضاعة بقيمة تتجاوز السقف الذي يضمنه البنك.

ثانيا- الجرائم التي يرتكبها الغير بسبب إساءة استعمال البطاقات الالكترونية: قد يتم أيضا ارتكاب جرائم باستخدام البطاقات من قبل الغير و ذلك على النحو التالي:

1- استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير(28): إن سارق البطاقة أو من عثر عليها قد يستخدمها في سحب نقود من الموزع الآلي، و قد يستخدمها في الحصول على السلع و الخدمات من التجار و هناك دول كفرنسا تطبق في مثل هذه الحالات عقوبة جريمة النصب،

2- السحب ببطاقات الكترونية مزورة(29): يقوم الغير بتزوير البطاقات عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة، و استبدال بياناتها كما قد يتم ذلك بالتواطؤ مع صاحب البطاقة الذي يتركها للغير لاستعمالها في السحب و تزوير توقيعه، ثم يقوم بالاعتراض على السحب و يطعن على توقيعه حتى لا يخصم المبلغ منه.

و يلاحظ أن أكثر من نصف عمليات الاحتيال فيما يخص البطاقات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الباقي فيوجد حوالي 30% منها في أوروبا خاصة بريطانيا، أما البطاقات المفقود أو المسروقة تمثل أكثر من نصف الخسائر المترتبة على عملية الاحتيال، و تزوير هذه البطاقات يمثل الخطر الأكبر الذي يهدد التجارة الالكترونية.

و لما كان الاحتيال بالبطاقات بحيث لا يمكن من معرفة المستعمل لها إن كان الحامل الشرعي، أما الشخص السارق لها أو من عثر عليها فيمكن التخفيف من هذه الظاهرة باستخدام الصور.
فقد قام بنك بالولايات المتحدة الأمريكية هو citi bank، بتنفيذ مشروع ضخم يتعلق بوضع الصور الشخصية على البطاقات في الولايات المتحدة الأمريكية و صدر وفقاً لهذا النظام أكثر من مليون بطاقة تحمل صورة صاحبها، و تم اختبار هذا المشروع ليتبين أنها فعالة جداً لمواجهة الاحتيال[30].

و قد تعددت جرائم البطاقات حتى على شبكة الانترنت، حيث أصبحت هناك عصابات دولية تنشط على هذه الشبكة بهدف تجميع أكبر عدد ممكن من أرقام البطاقات[31]، و هو الأمر الذي جعل التجارة الالكترونية ليست في المستوى الذي كان متوقع لها، بسبب تردد المستهلكين في الكشف عن بياناتهم الشخصية و استعمال بطاقاتهم على شبكة مفتوحة، و هو الأمر الذي يستدعى تحديث قوانين عقابية، تكفل حماية جزائية كاملة للبطاقات بوصفها أداة دفع.

و كشف عن آخر إحصائيات تتعلق بتعرض البطاقات البنكية لعمليات القرصنة في جوان 2005، وذلك من طرف شركة ماستر كارد التي صرحت بتعرض أكثر من 40 مليون رقم سري للبطاقات البنكية للاختلاس منها 14 مليون (821000 تعود لأوروبيين و 70000 تعود لفرنسيين) بطاقة تابعة لماستركارد و 20 مليون هي بطاقات لشركة فيزا، و عملية القرصنة استغلت ثغرة في نظام الأمان (CardSystems Solutions) و هو مكلف بضمان الأمان للصفقات بالبطاقات البنكية[32].

3- التحديات الجديدة التي تفرزها وسائل الدفع الالكترونية.

إن وسائل الدفع الالكترونية ليست وسائل مثالية فكما لها مميزات فهي أيضا تعاني من عيوب و مخاطر مما يؤثر على سمعتها بين الجمهور، و يؤدي ذلك إلى اتخاذ الحيطة و الحذر عند استعمالها، و يمكن ذكر أهم مخاطر و عيوب هذه الوسائل كما يلي:

أولا: النقود الالكترونية: للنقود الالكترونية مخاطر أمنية، قانونية و أخرى تتعلق بالسرية[33].

1- **المخاطر الأمنية للنقود الالكترونية:** فقد يحدث الخرق الأمني للنقود الالكترونية إما كنتيجة لعمل إجرامي عمدي مثل التزوير والتزييف، وإما كنتيجة لعمل غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع من مواقع الإنترنت، وإما الإخلال بتصميمات الأنظمة الإلكترونية والقرصنة الإلكترونية، فمن شأن كل هذه التصرفات والتهديدات السابقة أن تؤدي إلى آثار قانونية وأمنية ومالية خطيرة. فإنه من المهم بمكان أن تتأكد الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية من توافر كافة الضمانات الأمنية سواء بالنسبة للمستهلك

2- **المخاطر القانونية للنقود الالكترونية:** تنبع هذه المخاطر أساساً من خلال انتهاك القوانين واللوائح مثل جرائم غسيل الأموال، إفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية، من ناحية أخرى، فإن المخاطر القانونية

قد تتولد أيضاً عندما تقنن حقوق والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الإلكترونية بطريقة غير دقيقة، كذلك فإن موضوع حماية المستهلك يعد من أهم المخاطر القانونية التي يمكن أن تفرزها النقود الإلكترونية و من المتوقع أيضاً أن يصاحب انتشار النقود الإلكترونية تزايداً في جرائم التهرب الضريبي.

حيث سيكون من الصعب على الجهات الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب القيام بربط الضريبة على تلك الصفقات التي تتم بواسطة النقود الإلكترونية نظراً لأن تلك الصفقات تتم خفية عبر شبكة الإنترنت.

ثانيا- البطاقات البنكية: بالإضافة إلى الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية، فهي تفرز جملة من العيوب و المشاكل سواء لحاملها أو للمصارف المصدرة لها و أهم هذه المشاكل ما يلي:

- محدودية أثر البطاقات في رفع الاستهلاك على المدى الطويل، إذ أن رفع القدرة الاستهلاكية لا يتوقف على وسائل الدفع بقدر ما يعتمد على نمو و انحصار الدخل الحقيقي للفرد(34).
- الخطر على سيولة المصرف نظرا لكبر حجم التعامل، كما أن كبر حجم القروض المجانية من حملة البطاقات يدعو المصرف إلى تخفيض استثماراته في المجالات الأخرى،
- المنافسة التي تواجهها المصارف من المؤسسات المصدرة للبطاقات الخاصة بها كمحطات البنزين، مما قد يقلل من حجم المتعاملين مع المصرف(35).
- بالنسبة للدول الإسلامية فان البطاقات الائتمانية تكتنفها بعض المحظورات الشرعية، كالفائدة التي يأخذها البنك عند تأخر العميل عن السداد، و كذلك العمولة التي يتقاضاها البنك من التجار فهناك من الفقهاء من يعتبرها فائدة محرمة(36).

ثالثا- التحديات القانونية و الرقابية للبطاقات الذكية(37): لعل أهمها ما يلي:

- قد تقوم مؤسسات غير مصرفية بإصدار بطاقات ذكية، لكن لا تفرض عليها رقابة كالمؤسسات المصرفية التي تدفع تكاليف الرقابة عند عرضها لبرامج البطاقة ذات القيمة المخزنة، مما يثير قلق المراقبين بشأن المحافظ الالكترونية التي تضم مؤسسات إصدار غير مصرفية لا تخضع لمراقبتهم،
- يسجل باستمرار قلق المستهلك حول سرية المعلومات الشخصية المخزونة في البطاقة الذكية و الذي يمثل عقبة أمام انتشار استخدام هذه البطاقات.
- من الناحية القانونية فان البطاقات الذكية لا تخضع للقوانين التجارية التي تنظم الشيكات و الحوالات و غيرها، لأن المستخدم فيها لا يستعمل أداة مكتوبة مما يثير مشاكل الإثبات،
- تثير هذه البطاقات قضايا تتعلق بمراعاة إجراءات براءات الاختراع من طرف مؤسسات إصدار البطاقات و مجهزيها بالإضافة إلى شؤون الملكية الفكرية و ترخيص التكنولوجيا.

لكن أكبر مشكل تواجهه وسائل الدفع الالكترونية هو تسارع استعمالها منذ سنوات دون أن يواكبها تنظيماً قانونياً يناسب تحدياتها، فهي محرومة من الحماية القانونية التي تتمتع بها وسائل الدفع التقليدية.

مما يجعلها تخفي حزمة من المشاكل و النزاعات التي تتطلب سرعة في حلها، و لعل أهمها إشكالية الإثبات لعدم اعتمادها على دعامة ورقية.فرغم كل المجهودات من جانب الفقه و القضاء في دول العالم للتوسع في تفسير النصوص القانونية الموجودة أصلاً كي تشمل المعاملات الالكترونية، إلا أن هذه

النصوص بقيت محددة المدى فلم توضع كلمات "الكتابة، الإسناد الخطية...الخ" كي تشمل "الإسناد الالكترونية، التوقيع الالكتروني...الخ" نظرا لحداثة هذه المصطلحات.

III. مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة.

لقد تضاربت الآراء حول ما إذا كانت وسائل الدفع التقليدية ستزول مع مرور الزمن خاصة بظهور الوسائل الجديدة للدفع و استمرار التطور التكنولوجي في خلق وسائل للدفع تكون قريبة من المثالية، و ما سنتناوله سيقربنا من حقيقة الوضع بمعرفة تطور الوسائل التقليدية في ظل ظهور تلك الحديثة.

1- تطوير طرق معالجة وسائل الدفع التقليدية.

لم تستعمل البنوك التطورات التكنولوجية الحاصلة لخلق وسائل دفع الكترونية جديدة فقط، بل استغلتها أيضا لصالح وسائل الدفع التقليدية حيث قامت بتحسين صورة تلك الوسائل و بتطوير طرق معالجتها.

فقد ترتب عن استعمال البنوك للحاسبات الآلية انتشار ظاهرة المعالجة الالكترونية لبيانات الأوراق التجارية، حيث أن الإجراءات التقليدية المعتمد عليها في معالجة الشيكات و السندات لأمر و السفتجة و حتى التحويلات أصبحت عائقا حقيقيا يحول دون ترقية النشاط المصرفي، بسبب ما تفرزه من إجراءات طويلة و مرهقة تتضمن عمليات تدوين المعلومات و الفرز المادي و إصدار الكشوف و إرسالها للتحصيل، فكلها عمليات معقدة تستهلك الوقت و الجهد و المال.لذلك تم اللجوء للمعالجة الالكترونية لتلك الوسائل التقليدية، و قد تتم هذه المعالجة وفق صورتين[38]:

<u>أولا:</u> يفترض أن الوسيلة التقليدية للدفع قد أصدرت في شكلها التقليدي، أي في شكل صك متضمن كافة البيانات التي يشترطها القانون، و يمكن في هذه الحالة تداول الورقة و الحصول على ضمان احتياطي بقيمتها أو الحصول على توقيع المسحوب عليه بقبول الكمبيالة، إلى أن يتم تسليمها للبنك، و حينئذ يبدأ البنك في معالجة بيانات الورقة الكترونيا تمهيداً لمطالبة البنك الملتزم الصرفي بالوفاء،

<u>ثانيا:</u> يفترض أن منشئ الورقة أو المستفيد متصلان بالبنك عبر نظام اتصال الكتروني، يسمح له بإعطاء أمر البنك بتحصيل قيمة نقدية من بنك الملتزم الصرفي لصالح المستفيد.

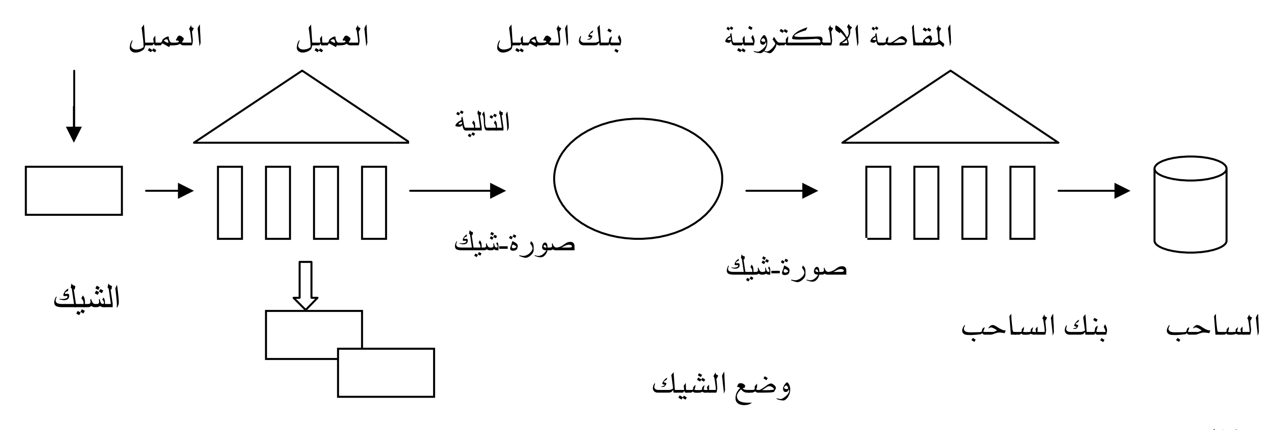
فالغاية من المعالجة الالكترونية لبيانات الأوراق التجارية (الشيك، السفتجة، السند لأمر) تمكن بنك منشئ الورقة أو حاملها الشرعي من مطالبة بنك الملتزم الصرفي بالوفاء عبر قنوات الاتصال الالكتروني بين وحدات الجهاز المصرفي. و انطلاقاً مما سبق ذكره ظهر الشكل الجديد و المتطور للسفتجة و هو ما يسمى بالسفتجة المسجلة الكترونياً "la lettre de change magnétique" و هي تعتمد في البداية على السفتجة العادية أو الكلاسيكية حاملة كل البيانات اللازمة لكن غير قابلة للتداول، و هي قابلة للدفع عن طريق جهاز الكمبيوتر. حيث بمجرد وضعها من قبل الساحب إلى بنكه يقوم هذا الأخير بالاحتفاظ بها ثم ينقل بياناتها على شريط مغناطيسي و هذا فيما يتعلق بكل الكمبيالات الخاصة بالساحب ثم على مستوى نظام الاتصالات فيما بين البنوك يتم وضع قائمة بالمبالغ المستحقة الدفع و ترسل لبنك المسحوب

عليه،   و بهذه الطريقة تم إلغاء الطابع المادي أو الورقي حيث أن الشريط المغناطيسي و حده يقوم بالمعالجة.

كذلك أصبحت هذه الوسيلة الجديدة مفضلة لدى المؤسسات الضخمة التي تمتلك جهازا الكترونيا ملائما، بحيث تسجل جميع البيانات المتعلقة بالسفتجة على أسطوانة مغناطيسية و تسلمها إلى عملائها[39].

و بنفس الصيغة ظهر السند لأمر المعالج الكترونيا، حيث أن الدائن يضع السند لأمر الكلاسيكي بشكله لدى المدين الذي يعطيه لبنكه الذي بدوره يحول كل بياناته على شريط مغناطيسي، و هذه العملية خلقت معالجة آلية لفواتير العملاء و حلت الأشرطة المغناطيسية محل الورق[40]. أما الشيكات فهي الأخرى خضعت لعملية التحسين حيث ظهر ما يسمى بـ "cheque image" أي صورة الشيك، حيث أصبحت المعالجة لا ترتكز على الوثيقة نفسها بل على الصورة المأخوذة من هذه الوثيقة، ويتم ذلك باستخدام جهاز SCANNER (جهاز نقل المستندات للحاسب).و الشكل الموالي يوضح كيفية العمل بصورة الشيك المعالج الكترونيا.

<u>الشكل رقم 02: معالجة الشيك الكترونيا.</u>

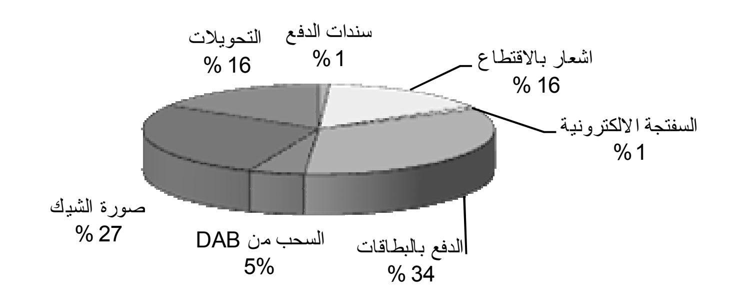


<u>Source</u> : Banque De France,"les moyens de paiement en masse", Consulté Le: ,http// :www.banque-france.fr.   200517 Décembre

أدى إدخال هذه التقنية إلى خفض المعاملات الورقية، و خفض تكلفة إرسال الشيكات من فرع إلى أخر و من بنك إلى أخر كذلك تكلفة العمالة المرتبطة بفرز و قيد هذه الشيكات يدويا.

و قد بدأت تستغل هذه التقنيات في مختلف بلدان العالم خاصة المتقدمة منها، فعلى سبيل المثال في فرنسا تطورت تقنية "صورة الشيك" بشكل ملحوظ فقد كانت تمثل نسبة 15% من إجمالي وسائل الدفع المعالجة الكترونياً من خلال نظام المقاصة الالكترونية سنة 2002 و أصبحت هذه النسبة في أفريل 2005 تمثل 27,3%، لكن المرتبة الأولى تعود للبطاقات بـ 33,6% و الشكل الموالي يمثل المعالجة الالكترونية لوسائل الدفع في فرنسا لسنة 2005.

الشكل رقم 03: حجم المعالجة الالكترونية لوسائل الدفع بفرنسا في أفريل 2005.



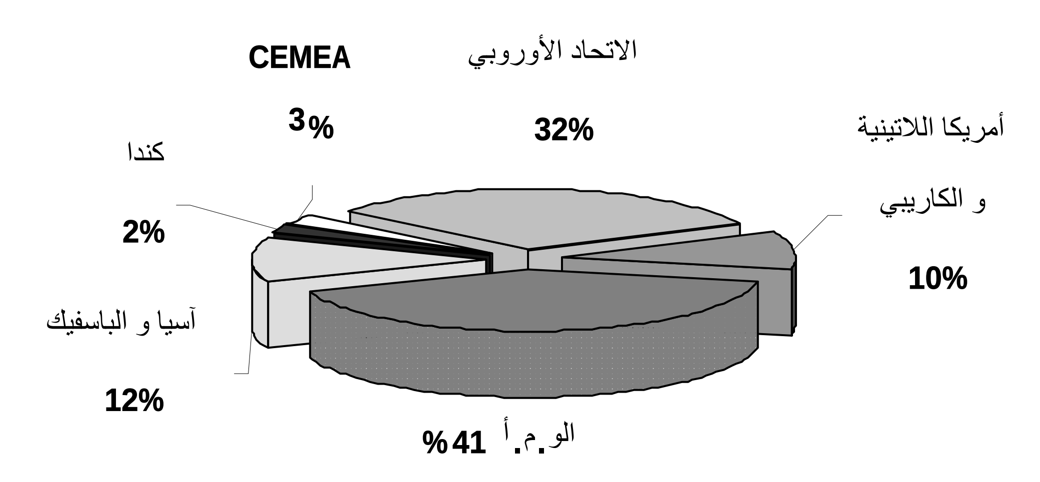
Source: "les moyens de paiement en masse", op.cit.

و هكذا تم تعويض حوالي 108 غرفة مقاصة في فرنسا بفضل المقاصة الالكترونية، و أصبح حوالي 98% من الشيكات لا يتم تبادلها ماديا بين البنوك.

2- نمو سوق وسائل الدفع الحديثة.

سنركز في هذا المطلب على البطاقات، كونها حققت نجاحاً كبيراً في مختلف دول العالم، بداية بالبطاقات التابعة لمنظمة فيزا لأنها لا تزال تحتفظ بالمرتبة الأولى عالمياً و ذلك بـ 1,5 مليون بطاقة نهاية سنة 2005 و يتوقع أن تصل إلى 1,8 مليون بطاقة نهاية سنة 2006[41]. و أكبر استخدام لبطاقات فيزا يتم في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بينت إحصائيات تمت من قبل شركة فيزا العالمية و التي نشرتها على الموقع الالكتروني الخاص بها في 30 ديسمبر 2005 أن 41% من العمليات التي تتم ببطاقة فيزا في العالم تستحوذ عليها الولايات المتحدة الأمريكية و يليها الاتحاد الأوروبي بـ 32% و هذا وفقا للشكل الموالي:

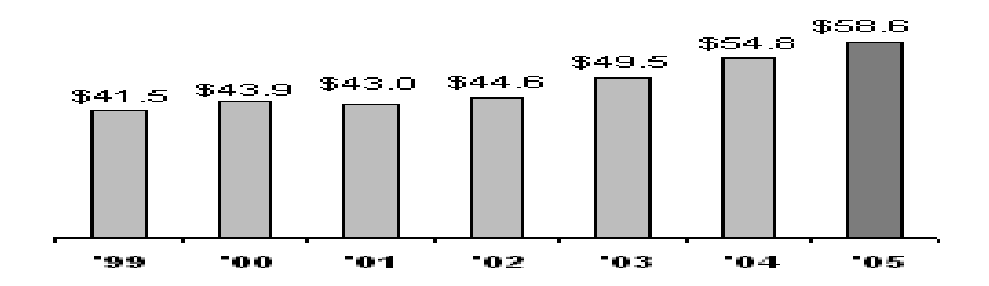
الشكل رقم 04: حجم العمليات التي تتم ببطاقة فيزا في العالم لنهاية سنة 2005.



Source: Visa International, "Statistique Aboute Visa Card":www.corpoorate.visa.com.

كما أعلنت هذه الشركة أن قطاع الأعمال في العالم و إنفاق الحكومات الذين استخدموا نظام الدفع الالكتروني التابع لفيزا قد وصل معدلات مرتفعة سنة 2004 بحوالي 54,8 تريليون دولار ليصل إلى 58,6 تريليون دولار سنة 2006، مما يعني زيادة تقدر بـ 6,7% و ذلك حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: مؤشر فيزا العالمي للتجارة و الإنفاق في الفترة 1999 -2005 (تريليون دولار).

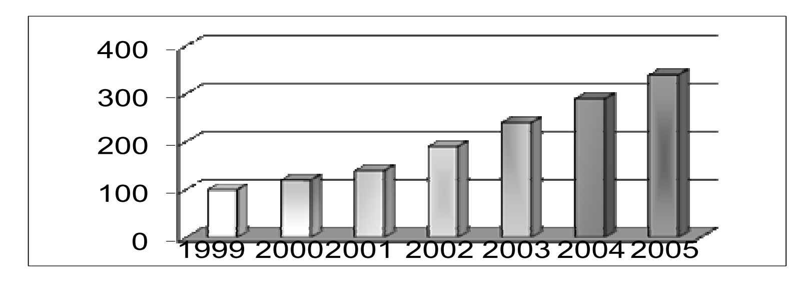


Source:"Visa Lunches Commercial Index" : www.visa.com.

أما شركة ماستركار فقد سجلت في نهاية 2005 أكثر من 749,3 مليون بطاقة و ذلك بزيادة تقدر بـ 10,5% مقارنة بسنة 2004، و هذه البطاقات تديرها أكثر من 25000 شركة مالية تابعة لها.

في العالم يقبل التعامل بهذه البطاقة.كما سجلت هذه الشركة حوالي 19,1 مليار عملية تمت ببطاقة من علامة ماستركارد (باستثناء Maestro و Cirrus) و حققوا بالتالي 1,7 تريليون دولار من إجمالي قيمة الأعمال مع ارتفاع بنسبة 11,9% مقارنة مع سنة 2004، كما بينت هذه الشركة من خلال موقعها الالكتروني أن قيمة حركة الشراء بواسطة بطاقات ماستركارد عرفت نمواً ارتفع بنسبة 13,7% إلى ما يقارب 1,2 تريليون دولار[42]. أما بالنسبة إلى البطاقات الذكية، فان شركة Eurosmart أجرت دراسة مفادها أن 300 مليون بطاقة بنكية سجلت في سنة 2005 تحمل رقاقات، وبدأت نسبة الزيادة في هذا النوع من البطاقات منذ سنة 2002، و يتوقع أن في السنوات القادمة فان 2 مليار بطاقة في العالم من بطاقات فيزا و ماستر كارد و أمريكان اكسبريس و JSB ستضاف لها رقاقات لتصبح من البطاقات الذكية. وسجل أكبر حجم لهذه البطاقات يتم تداوله في أوروبا 25% من الحجم العالمي لسنة 2004.

الشكل رقم 06: حجم البطاقات الذكية عبر العالم للفترة 1999 -2005.

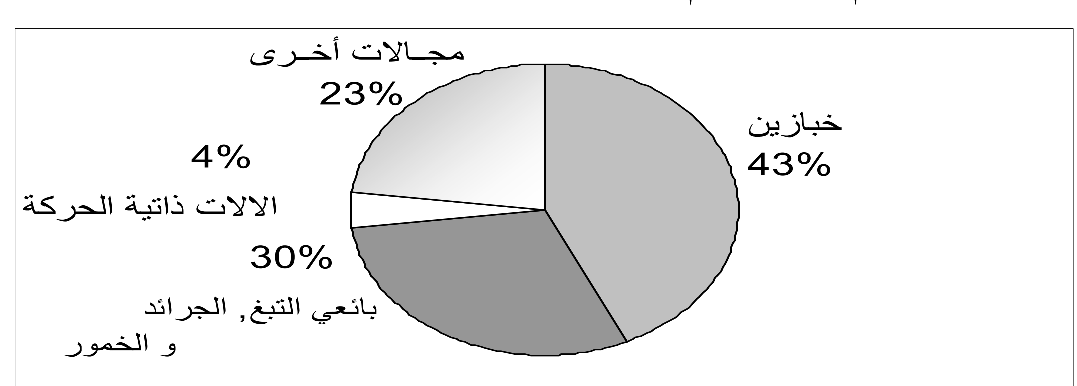


Source: Philippe David, "Un Nouveaux Monde Pour Les Cartes Bancaire", Revue Banque Stratégie, 24 Novembre 2005, Paris, p 26.

أما وسائل الدفع الأخرى لازالت لم تلق نفس الانتشار الواسع الذي حققته البطاقات، لكن مع ذلك يتوقع لها نفس النجاح. فتجدر الإشارة إلى تجربة فرنسا الجديدة في الدفع و التي تتعلق بالمحفظة الالكترونية Monéo و التي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2001 و النتيجة كانت عند تطبيقها في المرحلة الأولى.

و التي خصت العاصمة فقط أنها حظت بقبول 25000 تاجر و 4000000 مستخدم.و في سنة 2002 سجل 1400000 أوروا تم إنفاقه كل أسبوع باستخدام Monéo الذي يسمح بالسداد لغاية 30 أوروا و قد يصل إلى 100 أوروا.

الشكل رقم 07: استخدام المحفظة الالكترونية MONEO في فرنسا لسنة 2002.



Source: "un observation pour les cartes", fédération bancaire de France,op.cit.

و منذ جانفي أصبح تطبيق هذه المحفظة الالكترونية ممكن عبر كامل التراب الفرنسي، وهي تحقق تطوراً خاصة في المحلات الكبيرة و الآلات الذاتية الحركة التي توزع المشروبات و الحلويات، حيث بلغت نسبة الدفع بـ Monéo في هذه الآلات 12%، كذلك 80000 هاتف عمومي في فرنسا يقبل الدفع بهذه الوسيلة نهاية 2005.

وقد استمر نجاح هذه التجربة ليصبح عدد مستعمليها نهاية 2004، 1,3 مليون شخص مقابل 970000 في ماي 2003، و تمت 47 مليون عملية دفع منذ بداية 2004، مقابل 28 مليون في ماي 2003[(43)].

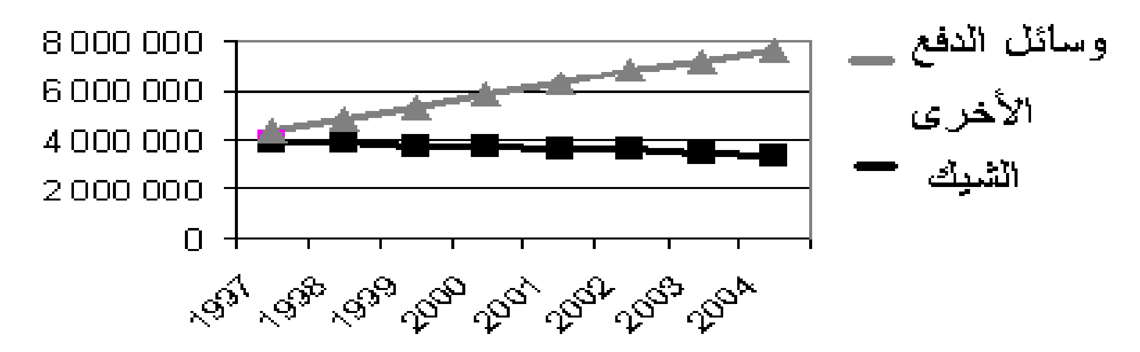
3- *حظوظ بقاء وسائل الدفع التقليدية.*

لقد توقع العديد من الاقتصاديين اختفاء الشيك بعد ظهور موجة الالكترونيات حيث أصبح يهدد وجوده كل من البطاقات البنكية و الشيكات الالكترونية، لكن هذه الوسيلة بقيت في التداول لأن الوسائل الحديثة لم تكن مثالية، كما تم التخلص من بعض العيوب لهذه الوسيلة بالاعتماد على التكنولوجيا نفسها التي هددت وجوده، لكن رغم ذلك فقد تقلص استعمال الشيك منذ ظهور البطاقات البنكية، و يمكن أن نستشهد بالتجربة الأوروبية و الفرنسية في ذلك.

ففرنسا تعد أبرز الدول الأوروبية استعمالاً للشيك بـ 53% من إجمالي الشيكات المتبادلة في دول الاتحاد الأوروبي، و قد وصل عدد الشيكات في فرنسا سنة 2004 إلى حوالي 4 مليار شيك، أي أكثر من 16 مليون شيك معالج يوميا (3,37 مليار عملية شيك تم تبادلها من خلال البنوك سنة 2004 بمبلغ قدره 1768 مليار أوروا). لكن رغم ذلك سجل الشيك انخفاضاً دون توقف، ففي سنة 2004 انخفض عدد

الشيكات بـ 2,8% مقارنة بسنة 2003، حيث كان يمثل 30,7% من عمليات الدفع سنة 2004 بينما كانت هذه النسبة 34,7% سنة 2002 و 69% سنة 1984[44]، و يعود ذلك لظهور البطاقات البنكية.فكل سنة منذ 1997 إجمالي الدفع بالشيك انخفض بمعدل 2%.

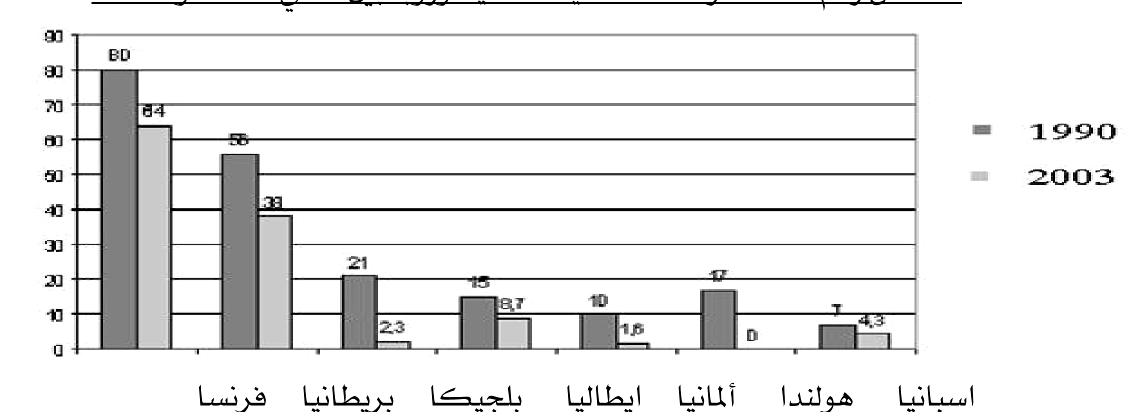
الشكل رقم 08: تطور الشيك مقارنة بوسائل الدفع الأخرى بفرنسا منذ 1997 إلى 2004.



Source: "11 Milliards D'opération De Paiement En 2004",http//: www.fbf.fr.

على غرار فرنسا فإن الدول الأوروبية الأخرى لا تستعمل الشيكات بشكل كبير، كما شهدت انخفاضاً محسوسا في عدد الشيكات سنة 2003 مقارنة بسنة 1990، و أكبر نسبة انخفاض سجلت في هولندا التي اتجهت نحو استخدام البطاقات كما يوضحه الشكل الموالي:

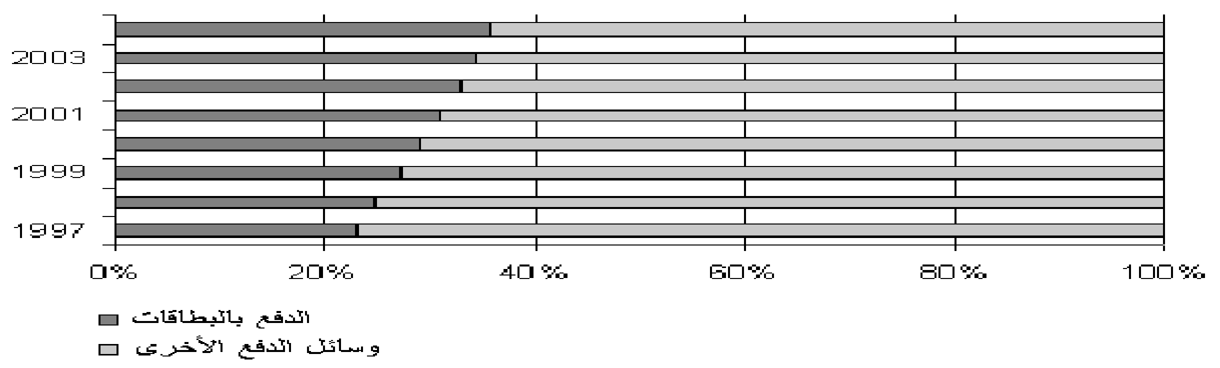
الشكل رقم 09: مقارنة عدد الشيكات في أوروبا بين سنتي 1990 و 2003.



و فرنسا بريطانيا بلجيكا ايطاليا ألمانيا هولندا اسبانيا

تشهد البطاقات تطوراً مستمراً، فعلى سبيل المثال فرنسا و التي كما سبق و ذكرنا من أكبر مستعملي الشيكات في أوروبا فإن البطاقات فيها لم تتوقف عن الزيادة منذ 1991، فقد وصل عدد البطاقات سنة2004 إلى 3,9 مليار عملية حيث سجلت زيادة تقدر بـ 7,26% مقارنة بسنة 2003، و قد قدرت الزيادة السنوية للبطاقات منذ 1997 بـ 10,7%، و الشكل الموالي يوضح استمرارية تطور البطاقات من إجمالي عمليات الدفع في فرنسا.

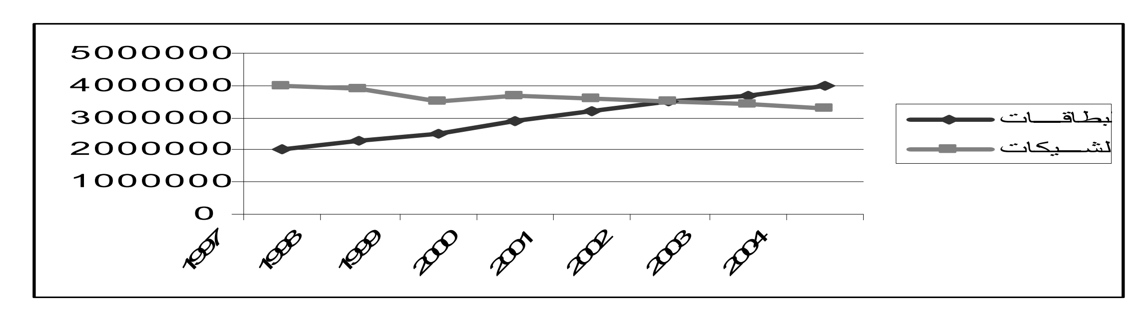
الشكل رقم 10: حصة الدفع بالبطاقات من إجمالي عمليات الدفع في فرنسا في الفترة 1997- 2004.



Source: "Les Carte De Paiement", Consulté le: 27-07-2005, F.B.R, op.cit.

و إذا ما قارنا بين تطور الشيك و البطاقات في فرنسا سنلاحظ استمرارية انخفاض الشيك و تزايد استعمال البطاقات و هو ما يوضحه الشكل الموالي:

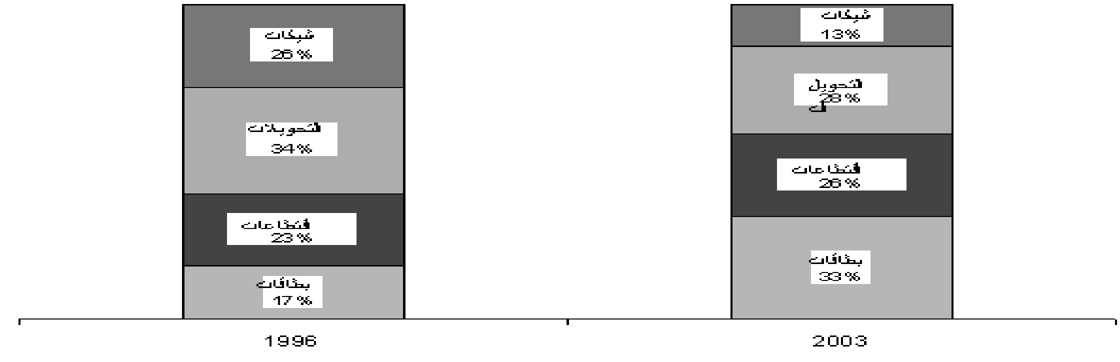
الشكل رقم 11: مقارنة بين تطور البطاقة و الشيك في فرنسا من سنة 1997 إلى سنة 2004.



Source: "Chèque – Chiffre", op.cit.

أما في أوروبا فهناك انخفاض واضح للشيكات و التحويلات مقابل ارتفاع للبطاقات و ذلك منذ 1990، حيث أصبحت البطاقات تتربع على عرش وسائل الدفع فيها، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 12: توزيع وساءل الدفع في الاتحاد الأوروبي بين سنتي 1996 و 2003.



Source: "Les Européens Et Leurs Moyens De Paiement",F.B.F, op.cit.

خاتمة:

لم تكن الوسائل الحديثة مثالية كما توقع المصرفيون أن تكون، فهي الأخرى أفرزت مشاكل من نوع آخر عرقلت مسار نجاحها الذي كان مسطر لها. فقد كان أكبر مشكل لهذه الوسائل الحديثة غياب نظام قانوني يوحد أحكامها، و إشكالية الإثبات و حجيته بالوسائل الالكترونية كالتوقيع الالكتروني و إثبات عملية الدفع عبر الانترنت عند إبرام صفقات التجارة الالكترونية، هذا بالإضافة إلى الجرائم الالكترونية التي استقطبت المجرمين و القراصنة لاعتمادها على الاتصال عن بعد. و قد كانت البطاقة البنكية أفضل وسيلة تمارس بها الجرائم الالكترونية، فهي لا تعط أمان شبه كامل مثلما أرادت البنوك أن تقنع به عملائها. أما الوسائل التقليدية ففي ظل ظهور تلك الحديثة سجلت انخفاضا بطيئا و مستمرا، لكنها لم تختف من الوجود و ذلك لسببين أولهما يعود لاستغلال التطور التكنولوجي لصالحها، فظهرت المقاصة الالكترونية، و السبب الثاني يعود لعدم مثالية الوسائل الحديثة التي تولد مشاكل و عيوب من نوع جديد.

الهوامش:

(1).www.kenanah.com

(2): الجنبيهي منير و الجنبيهي ممدوح، "البنوك الالكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 10.

(3): ع.مصطفي ، "واقع و آفاق المؤسسات المصرفية "، الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية, جامعة ورقلة, بتاريخ: 15- 16- 17- مارس 2004.

(4): مركز البحوث المالية و المصرفية، "أجهزة الصراف الآلي"، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 07، العدد 03، سبتمبر 1999، ص 97.

(5): زيدان محمد، "دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص [87- 88].

(6): علاء عبد الرزاق السالمي و خالد إبراهيم السليطي، "الإدارة الالكترونية""، دار وائل، الأردن، 2008، ص 88.

(7).www.islamonline.net **(8)** www.avokato.com

(9): الجنبيهي منير و الجنبيهي ممدوح، "البنوك الالكترونية"، مرجع سابق، ص 74.

(10) حمد حسين منصور، "المسؤولية الالكترونية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 180.

(11): الرومي محمد أمين، "التعاقد الالكتروني عبر الانترنت"، ط 1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص [36- 38].

(12): رحيم حسين و هواري معراج، "الصيرفة الالكترونية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، كلعلوم الاقتصادية و العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، بتاريخ: 14 و 15 ديسمبر 2004.

(13).www.qddustour.com

(14): باتورة نواف عبد الله أحمد، "أنواع بطاقات الائتمان و اشهر مصدريها"، مجلة الدراسات المالية و المصرفية،الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، المجلد السادس، العدد الرابع، 1998، ص 48.

(15): www.mastercardinternational.com.

(16): باتورة نواف عبد الله أحمد، "أنواع بطاقات الائتمان و اشهر مصدريها"، مرجع سابق، ص [48-49].

(17): الجنبيهي محمد و الجنبيهي ممدوح، "جرائم الانترنت و الحاسب الآلي و وسائل مكافحتها"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص 13.

(18) www.news-bbc.co.uk

.

(19) : الجنبيهي محمد و الجنبيهي ممدوح، "جرائم الانترنت و الحاسب الآلي و وسائل مكافحتها"، مرجع سابق، ص42.

(20) : بداوي مصطفى، "غسيل الأموال الالكتروني"، مجلة آفاق، العدد 05، الجمعية العلمية الثقافية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، سبتمبر 2005، ص [61- 62].

(21): عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة و اقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 261.

(22): قشقوش هدى حامد، "جرائم الحاسب الالكتروني في التشريع المقارن"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 105.

(23): بن عمارة نوال، "وسائل الدفع الالكترونية"، الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، مرجع سابق.

(24): حجازي بيومي عبد الفتاح، "النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية"، الجزء الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص 426.

(25): حجازي بيومي عبد الفتاح، "النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، لإسكندرية، 2002، ص 334.

(26): سامح محمد عبد الحكيم، "الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان –جرائم بطاقات الدفع الالكتروني–"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 72.

(27) : كالمحكمة الفرنسية التي قضت بان " الفعل يشكل جرم خيانة الأمانة، فاستمرار العميل باستعمالها على الرغم من إخطاره بسحبها يعد من قبيل الاختلاس المضر بالبنك" – انظر في ذلك: - المناعسة أسامة أحمد و الزغبي جلال محمد و الهواوشة صايل فاضل، "جرائم الحاسب الآلي و الانترنت"، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 175.

(28): سعودي محمد توفيق، "بطاقات الائتمان"، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة، مصر، ص 130.

(29): محمد حسين منصور، "المسؤولية الالكترونية". دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية. 2003 ، ص 123.

(30): حجازي بيومي عبد الفتاح، "النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية"، مرجع سابق، ص [139- 140]

(31): Olivier De Chazeaux, "Quelle Approche Transatlantique Du Commerce Electronique Et Du Nouvelle Internet ?", Edition Médias Pouvoirs, Paris, 1999, p 4.

(32): Puel Hélène, " Des milliers de Français victimes du vol de leur numéro de carte bancaire (sur 01net.com)",www.blog.quai 13.com.

www.arriadh.com

(33).

www.alwatan.com

(34)

(35) : رمضان زياد و جودة محفوظ، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 21.

(36): سليمان ناصر، "تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، المطبعة العربية، الجزائر، 2002، ص 260.

(37): مركز البحوث المالية و المصرفية، "البطاقات الذكية و التحديات القانونية و الرقابية"، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد السابع، العدد الرابع، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، 1998، ص [44- 45].

(38): دويدار هاني، "الوفاء بالأوراق التجارية المعالجة الكترونيا"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 14.

(39): D'hoir Lauprêtre Catherine, "Droit Du Crédit", Edition ELLIPSES, Lyon, 1999, p 115.

(40): فوضيل نادية، "الأوراق التجارية في القانون الجزائري"، دار هومة، بدون سنة النشر، ص 159.

(41): Jeronimo Newsletter N° 2 Mars 2005, "Les Carte De Crédi www.credit-card.ch

(42): "Les Horodateurs Et Les Distributeurs Automatique D'optent Monéo", F.b.f,: www.fbf.fr

(43): Information Company Fact, "Corporate Overview",http//:

. **(44):** "Chiffre Chèque", Fédération www.mastercardinternational.com Bancaire De France,:op.cit.